

الشهادة ان واقفت الدعوي اي لفظا ومعني عند ابي حنيفة
 ومعني عندهما قبلت والا لا تقبل فان ادعي دار الرثا او شرا
 فشهد اجملا مطلقا لفته وبكس اي لو ادعي داره لفظا مطلقا
 فشهد اجملا معتمد بالارث نحوه لا يقو فتقبل ويقبر اتفاقا
 الشاهد بين لفظا ومعني عند ابي حنيفة وعندهما المستبره
 لا لفظا والمراو بالاتفاق يطابق لفظهما على اعادة المعني بطريقه
 العوض لا بطريقه التضمن كذا لث الاثمين على الالف فان شهدا
 حرهما بالي والاخر بالفين لم تقبل عندهما مطلقا وعندهما تقبل
 على الالف اذا كان المعني يدعي الفين وعلى هذا اختلاف اليايه
 والميبتان والطفقة والطلقان والثلاث فان شهدوا احرا
 لن وخمسايه المدعي ذلك قبلت الشهادة على الالف
 الو. شهدا بالي وقال احدهما قضاة ومنها اي المدعي
 عليه المدعي من الالف خمسايه تقبل الشهادة بالالف وعن
 ابي يوسف انه يقضي الخمسايه ولم يسمع انه قضا والا ان
 يشهد معه اي مع الزوي شهلا ان قضاة شاهدا اخر فحبيبي
 يسمع وينبغي ان لا يشهد اي اذ المدعي الالف ولم يقرب
 خمسايه ينبغي للشاهد الذي علم بالاحسايه ان يمتنع
 حتى يقرب المدعي بما يقرب ولو شهدا على رجل يقر خالف
 وهم وشهدا احدهما انه اي المدعي عليه قضاة وقال المر

عني

عني لم يقضها جازت الشهادة على المقره وذكر الخطاوي
 عن اجماعنا انه لا يقضي القاضي بالقروض وهو قول زفر ولو شهد
 بانه قتل زيد يوم النحر بكه وشهد شاهدان اخران انه
 قتلته يوم النحر بمصر ردتا اي الشهاوتان وهذا اذا اجتمعا عندا
 الحاكم وشهدوا قبل سبقت احداهما في الاداء وقضى القاضي باحدهما
 او لا ثم جان الاخر بطلت شهادته الاخرى ولو شهدا على سرقه
 بقرة واختلفا في لونها قطع يدا السارق مطلقا اي في جميع
 الالوان عند ابي حنيفة وهو الصحيح خلافا لهما هذا اذا ادعي سوا
 قتل بقرة فقط اما اذا ادعي سرقته بقرة سودا او بيضا لا تقبل بالا
 جملة قتل الاختلاف في لونين بتشابههما ان كان اسودا وحمره او كما
 لصفرة وحمره لاني السواد والبيضا فاعمالا لا يشابهان فلا تقبل
 الشهادة تكذا في الاصل وانما يقرب قوله في نونها لانهما لو اختلفا في
 في القيمة لا تقبل بالاتفاق بخلاف الزكوريين والاثوثيه اي اذا
 اختلفا اشوا هذان في ذكورة الشهر وبه واثوثه لا تقبل شهلا
 تهما فلا يقطع والعصب اي بخلاف اختلاف الشاهدين في لون بقرة
 الفصيص حيث لا تقبل بالاتفاق ومن شهد لوجله انه اشترى
 عبد فلان بالي وشهدا اخرانه اشترى عبد فلان بالي وخمسايه
 بة بطلت شهادته مطلقا سواء ادعي المدعي اقل المال او اكثره
 هذا اذا كان اختلفا البايه واشترى قبل تسليم العبد لان المدعي